تعدد الجرائم وأثره في العقوبات الجنائية دراسة مقارنة في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

الى روح امي وابي الطاهره داعيا لهم الله بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه قره عيني صابرينال المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وعظمه الاهرامات وجمال شط المتوسط

وجبال الاوراس الشامخه داعيا الله لها بالصحه والخير والسعاده والبركه يارب العالمين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول مفهوم تعدد الجرائم وأساسه الفلسفي

الفصل الثاني التطور التاريخي لنظريات تعدد الجرائم

الفصل الثالث التمييز بين تعدد الجرائم وتعدد العقوبات

الفصل الرابع التعدد المادي للجرائم وأحكامه

الفصل الخامس التعدد المعنوي أو القانوني للجرائم

الفصل السادسة الجريمة المستمرة وأثرها في التعدد

الفصل السابع الجريمة الاعتيادية وعلاقتها بتعدد الجرائم

الفصل الثامن العود الإجرامي والتمييز بينه وبين التعدد

الفصل التاسع نظام ضم العقوبات في التشريعات المقارنة

الفصل العاشر نظام امتصاص العقوبات في حالة التعدد

الفصل الحادي عشر نظام التشديد في عقوبة الجريمة الأشد

الفصل الثاني عشر الآثار الإجرائية لتعدد الجرائم على الاختصاص

الفصل الثالث عشر تعدد الجرائم وتأثيره على التقادم الجنائي

الفصل الرابع عشر العفو الشامل وتأثيره على جرائم التعدد

الفصل الخامس عشر الصلح الجنائي في قضايا تعدد الجرائم

الفصل السادس عشر تطبيق قواعد التعدد في القانون المصري

الفصل السابع عشر تطبيق قواعد التعدد في القانون الجزائري

الفصل الثامن عشر تطبيق قواعد التعدد في القانون الفرنسي

الفصل التاسع عشر السلطة التقديرية للقاضي في تحديد العقوبة

الفصل العشرون نحو إصلاح تشريعي موحد لقواعد التعدد

الختام

المقدمة

يُعد موضوع تعدد الجرائم وأثره في العقوبات الجنائية من أهم المواضيع التي تشغل الفقه والقضاء الجنائي حيث يمثل تحدياً قانونياً وفلسفياً عميقاً في تحقيق التوازن بين مبدأ شرعية العقوبات وضرورة العدالة الجنائية في مواجهة المجرم الذي يرتكب عدة جرائم فإن المشرع الجنائي يواجه إشكالية كيفية معاقبة الشخص الذي يرتكب جرائم متعددة هل يعاقب على كل جريمة بعقوبة مستقلة أم تدمج العقوبات في عقوبة واحدة أم يطبق عقوبة الجريمة الأشد فقط فإن الإجابة على هذا السؤال تتطلب فهماً عميقاً لطبيعة الجريمة والمسؤولية الجنائية وغرض العقاب في المجتمع الحديث ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يسعى إلى تحليل معمق لقواعد تعدد الجرائم في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية بهدف كشف أوجه الاتفاق والاختلاف وتقييم كفاءة الأنظمة العقابية في تحقيق الردع والإصلاح فإننا أمام حاجة ماسة لفهم كيفية تعامل القضاء في هذه الدول مع

حالات التعدد لضمان عدم الإفلات من العقاب أو الوقوع في ظلم العقاب المزدوج غير المبرر وهذا الكتاب هو محاولة جادة لتقديم مرجع قانوني متكامل يخدم الباحثين والقضاة والمحامين في فهم ديناميكيات تعدد الجرائم لتحقيق العدالة الجنائية الفعالة في عالم تتعقد فيه الأنماط الإجرامية وتتداخل فيها الأفعال المجرمة بشكل غير مسبوق

الفصل الأول

مفهوم تعدد الجرائم وأساسه الفلسفي

يُعرف تعدد الجرائم في الفقه الجنائي بأنه حالة قانونية تنشأ عندما يرتكب شخص واحد عدة أفعال مجرمة قبل صدور حكم نهائي على أي منها فإن الأساس الفلسفي لتعدد الجرائم يستند إلى مبدأ المسؤولية الشخصية حيث يتحمل الجاني تبعات كل فعل إجرامي ارتكبه إلا أن تطبيق هذا المبدأ بشكل حرفي قد يؤدي إلى عقوبات مفرطة تتعارض مع مبدأ

الإنسانية في العقاب وتختلف المدارس الفقهية في تبرير نظام العقاب على الجرائم المتعددة فالمدرسة الكلاسيكية تركز على استحقاق العقاب بناءً على كل فعل بينما المدرسة الحديثة تركز على خطورة المجرم الشخصية التي تتجلى في تكرار الأفعال الإجرامية وتظهر أهمية المفهوم في تحديد نطاق المسؤولية الجنائية حيث لا يمكن معاقبة الشخص على أفعال صدر منها حكم نهائي سابقاً مما يحمي مبدأ حجية الأمر المقضي به وإن فهم الأساس الفلسفي لتعدد الجرائم هو المدخل الصحيح لتطبيق القواعد القانونية المنظمة له والتي تهدف لتحقيق توازن دقيق بين حق المجتمع في الحماية وحق المتهم في عدم التعرض لعقوبات قاسية وغير متناسبة مع درجة خطورته الإجرامية في الواقع العملي

الفصل الثاني

التطور التاريخي لنظريات تعدد الجرائم

تعود جذور تنظيم تعدد الجرائم إلى القوانين القديمة حيث كانت تتجه نحو التراكم المطلق للعقوبات مما أدى في كثير من الأحيان إلى عقوبات غير إنسانية ثم تطور الفكر الجنائي في القرن التاسع عشر مع ظهور مدونات العقوبات الحديثة التي تبنت أنظمة أكثر مرونة مثل نظام العقوبة الموحدة أو التشديد في العقوبة الأشد وفي فرنسا تطور التشريع من نظام التراكم الكامل إلى نظام محدود للجمع بين العقوبات بينما في مصر والجزائر تأثر التشريع بالنموذج الفرنسي مع تعديلات تتناسب مع الخصوصية المحلية وتظهر أهمية التطور التاريخي في فهم الحكمة من القواعد الحالية حيث انتقل المشرع من التركيز على الفعل الإجرامي إلى التركيز على شخصية الجاني وخطورته الاجتماعية وإن الدروس المستفادة من هذا التطور تؤكد أن العدالة تتطلب مراعاة ظروف كل حالة على حدة دون الجمود على نصوص قد تكون قاسية في تطبيقها الحرفي مما يستدعي تحديثاً مستمراً للقواعد بما يواكب تطور الظاهرة الإجرامية

الفصل الثالث

التمييز بين تعدد الجرائم وتعدد العقوبات

يجب التمييز الدقيق بين تعدد الجرائم وتعدد العقوبات حيث أن الأول يتعلق بتعدد الأفعال المجرمة المرتكبة من شخص واحد بينما الثاني يتعلق بتعدد الجزاءات القانونية المترتبة على فعل واحد أو أفعال متعددة فإن تعدد الجرائم هو السبب وتعدد العقوبات هو الأثر القانوني المحتمل وقد لا يؤدي تعدد الجرائم دائماً إلى تعدد العقوبات فعلياً بسبب قواعد الدمج أو الامتصاص وتختلف المعالجة القانونية بين الأنظمة ففي بعضها ينص القانون صراحة على عدم جواز تنفيذ عقوبات سالبة للحرية بشكل تراكمي يتجاوز حداً أقصى معيناً بينما في أنظمة أخرى يكون الجمع ممكناً ضمن حدود وتظهر أهمية التمييز في تحديد الإجراءات التنفيذية للسجن وحساب مدة العقوبة المحكوم بها وإن فهم هذا الفرق يحمي حقوق المحكوم عليهم من التعسف في التنفيذ ويضمن تطبيق الإرادة التشريعية بدقة في تحقيق الغرض من العقاب دون تجاوز للحدود الإنسانية المقررة دولياً

الفصل الرابع

التعددة المادية للجرائم وأحكامه

يحدث التعدد المادي عندما يرتكب الشخص عدة أفعال مادية مستقلة كل منها يشكل جريمة قائمة بذاتها مثل أن يسرق شخص ثم يرتكب جريمة تزوير ثم يرتكب جريمة تهديد فإن كل فعل هنا مستقل زمنًا ومكانًا عن الآخر وتترتب على التعدد المادي آثار عقابية محددة تختلف حسب التشريع المعمول به ففي النظام المصري والجزائري تطبق قاعدة العقوبة الأشد مع زيادة معينة بينما في فرنسا يوجد نظام للجمع بين العقوبات السالبة للحرية ضمن سقف محدد وتظهر أهمية التعدد المادي في كشف خطورة المجرم الذي يكرر الأفعال الإجرامية بشكل متتابع مما يستدعي تدخلاً عقابياً أكثر صرامة من الجريمة الواحدة وإن إثبات التعدد المادي يتطلب أدلة قاطعة على استقلال كل فعل عن الآخر زمنًا ومكانًا لضمان

عدم الخلط بينه وبين الجريمة المستمرة أو الممتدة التي تعامل معاملة مختلفة في القانون الجنائي

الفصل الخامس

التعددة المعنوية أو القانوني للجرائم

يحدث التعدد المعنوي أو القانوني عندما يرتكب الشخص فعلاً مادياً واحداً إلا أنه ينطوي على انتهاك لنصوص جنائية متعددة مثل أن يطلق شخص رصاصة واحدة فتقتل شخصاً وتجرح آخر هنا الفعل واحد والنتائج متعددة فإن المعالجة القانونية لهذه الحالة تختلف عن التعدد المادي حيث تميل التشريعات إلى تطبيق عقوبة الجريمة الأشد فقط دون جمع العقوبات لأن الفعل المادي واحد وإن الأساس القانوني لهذا التمييز هو وحدة الإرادة الإجرامية ووحدة النشاط المادي وتظهر أهمية التعدد المعنوي في تجنب المبالغة في العقاب حيث لا يعقل معاقبة الشخص عدة مرات على فعل جسدي واحد وإن الفقه القضائي

يشترط لقيام التعدد المعنوي أن تكون النصوص المتعددة مستقلة وأن لا يكون أحدها ظرفاً مشدداً للآخر مما يتطلب تحليلاً دقيقاً للنصوص القانونية المطبقة على الواقعة الإجرامية الواحدة

الفصل السادس

الجريمة المستمرة وأثرها في التعدد

تُعد الجريمة المستمرة حالة خاصة حيث يمتد النشاط الإجرامي عبر فترة زمنية متصلة بنية إجرامية واحدة مثل جريمة اختطاف أو إخفاء شخص فإن استمرار الفعل لا يعد تعدداً في الجرائم بل جريمة واحدة ممتدة زمنياً حتى تنتهي بوقف النشاط الإجرامي أو قبض الجاني وتختلف المعالجة القانونية للجريمة المستمرة عن تعدد الجرائم حيث لا تطبق قواعد الجمع أو التشديد بل تعاقب كفعل واحد مهما طالت مدته وتظهر أهمية التمييز في حساب التقادم الجنائي حيث لا يبدأ سريان التقادم إلا من تاريخ انتهاء

الاستمرار الإجرامي وإن فهم طبيعة الجريمة المستمرة يحمي المتهم من معاقبته على كل يوم أو ساعة كجريمة منفصلة مما يضمن تناسب العقوبة مع طبيعة الفعل المستمر الذي يعتبر وحدة إجرامية واحدة في نظر القانون الجنائي الحديث

الفصل السابع

الجريمة الاعتيادية وعلاقتها بتعدد الجرائم

تتميز الجريمة الاعتيادية بأنها تتكون من تكرار أفعال متعددة لتكوين ركن العادة الإجرامية مثل جريمة الاعتياد على القمار أو الدعارة فإن الأفعال المكونة للعادة لا تعتبر جرائم مستقلة قابلة للتعدد بل هي عناصر مكونة لجريمة واحدة هي جريمة الاعتياد itself وتختلف المعالجة القانونية هنا حيث لا تطبق قواعد تعدد الجرائم على الأفعال المكونة للعادة إلا إذا كانت كل فعل يشكل جريمة مستقلة بذاتها بخلاف ركن العادة وتظهر أهمية التمييز في تحديد بداية سريان

الدعوى الجنائية التي لا تثور إلا بتكرار الأفعال المكونة للعادة وإن فهم طبيعة الجريمة الاعتيادية يمنع ازدواجية الملاحقة حيث لا يجوز ملاحقة الشخص على كل فعل مكون للعادة بالإضافة لجريمة الاعتياد نفسها مما يحمي مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص مرتين على نفس الأفعال في الإطار القانوني المحدد

الفصل الثامن

العود الإجرامي والتمييز بينه وبين التعدد

يجب التمييز بوضوح بين تعدد الجرائم والعود الإجرامي حيث أن التعدد يتعلق بجرائم ترتكب قبل صدور حكم نهائي بينما العود يتعلق بارتكاب جريمة جديدة بعد صدور حكم نهائي بجريمة سابقة أصبح باتاً فإن آثار العود تختلف عن آثار التعدد حيث يركز العود على خطورة المجرم العائد ويترتب عليه تشديد العقوبة قانوناً كظرف شخصي بينما التعدد يركز على تعدد الأفعال الإجرامية في فترة زمنية واحدة وتظهر أهمية

التمييز في تطبيق الظروف المشددة حيث أن قواعد العود آمرة ولا تقبل التقدير بينما قواعد التعدد قد تترك للقاضي سلطة تقديرية في بعض الأنظمة وإن فهم الفرق يضمن تطبيق التشديد الصحيح سواء كان ناشئاً عن تعدد الأفعال أو عن سبق الإصرار والترصد الناتج عن الحكم السابق في سجل المجرم الجنائي

الفصل التاسع

نظام ضم العقوبات في التشريعات المقارنة

يتبنى نظام ضم العقوبات فكرة جمع العقوبات المقررة للجرائم المتعددة في عقوبة واحدة لا تجاوز مجموعها ولا تقل عن أكبرها فرداً وهو نظام متوازن يراعي خطورة التعدد دون قسوة التراكم المطلق وتطبق هذا النظام العديد من التشريعات العربية المستمدة من القانون الفرنسي حيث يجمع القاضي بين العقوبات السالبة للحرية ضمن سقف قانوني محدد وتظهر أهمية نظام الضم في تحقيق العدالة حيث يعترف

بتعدد الجرائم دون إهدار حياة المحكوم عليه بعقوبات طويلة جداً تتجاوز العمر الطبيعي وإن تطبيق نظام الضم يتطلب مهارة قضائية عالية لتحديد العقوبة الموحدة المناسبة التي تعكس مجموع الخطورة الإجرامية للأفعال المرتكبة مع الحفاظ على أمل إعادة إدماج الجاني في المجتمع مستقبلاً بعد انقضاء العقوبة الموحدة

الفصل العاشر

نظام امتصاص العقوبات في حالة التعدد

يتبنى نظام امتصاص العقوبات فكرة الاكتفاء بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد فقط وامتصاص العقوبات الأخرى الأقل منها وهي فكرة تهدف للتخفيف على المتهم وتبسيط التنفيذ الجنائي وتطبق بعض التشريعات هذا النظام في جرائم معينة أو عندما تكون الفروق بين العقوبات بسيطة وتظهر أهمية نظام الامتصاص في تجنب تعقيدات التنفيذ والسجون المزدحمة إلا أنه قد

ينتقد لأنه قد يقلل من الردع بالنسبة للجرائم الأقل خطورة المرتكبة ضمن التعدد وإن الفقه الجنائي ينقسم حول هذا النظام فالبعض يراه مخلاً بمبدأ المسؤولية عن كل جريمة والبعض يراه ضرورياً لإنسانية العقاب وإن اختيار النظام المناسب يعتمد على السياسة الجنائية للدولة بين التشديد والتخفيف في مواجهة ظاهرة تعدد الجرائم في المجتمع

الفصل الحادي عشر

نظام التشديد في عقوبة الجريمة الأشد

يتبنى نظام التشديد فكرة توقيع عقوبة الجريمة الأشد مع زيادتها بنسبة أو مقدار معين اعتباراً ببقية الجرائم وهو نظام وسط بين الضم والامتصاص وتطبقه التشريعات المصرية والجزائرية في كثير من حالات التعدد المادي حيث يحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد مع تشديدها ضمن الحدود القانونية وتظهر أهمية نظام التشديد في الإشارة إلى خطورة التعدد

دون الدخول في تعقيدات جمع العقوبات السالبة للحرية وإن تحديد نسبة التشديد تترك غالباً لتقدير القاضي ضمن حدود دنيا وقصوى تضمن المرونة والعدالة معاً وإن هذا النظام يحقق توازناً عملياً بين الاعتراف بتعدد الأفعال الإجرامية والحفاظ على معقولية العقوبة النهائية المحكوم بها على المتهم في الحكم الجنائي النهائي

الفصل الثاني عشر

الآثار الإجرائية لتعدد الجرائم على الاختصاص

يترتب على تعدد الجرائم آثار إجرائية هامة تتعلق باختصاص المحكمة بنظر الدعوى حيث أنه في حالة ارتباط الجرائم ببعضها يجوز للمحكمة المختصة بنظر الجريمة الأشد النظر في الجرائم الأخرى المرتبطة بها تحقيقاً لوحدة الدعوى وسرعة الفصل فيها وتختلف قواعد الارتباط بين الدول ففي فرنسا توجد قواعد واسعة لضم الدعاوى المرتبطة بينما في مصر والجزائر

تخضع لضوابط أدق لمنع تضخم الدعاوى وتظهر أهمية قواعد الاختصاص في توحيد النظر في الجرائم المتعددة لتجنب أحكام متضاربة من محاكم مختلفة حول نفس المتهم وإن ضم الدعاوى يوفر وقت القضاء ويضمن تقييماً شاملاً لشخصية المتهم وخطورته الإجرامية الشاملة بدلاً من التجزئة التي قد تؤدي إلى تقديرات متباينة للعقوبة في كل دعوى على حدة

الفصل الثالث عشر

تعدد الجرائم وتأثيره على التقادم الجنائي

يؤثر تعدد الجرائم على حساب مدة التقادم الجنائي حيث أن كل جريمة لها مدة تقادم خاصة بها حسب عقوبتها المقررة قانوناً ولا يسري تقادم جريمة على الأخرى إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً يجعلها جريمة واحدة في نظر القانون وتظهر الإشكالية في الجرائم المستمرة أو المترابطة زمنياً حيث قد يثور النزاع حول بداية سريان التقادم لكل جريمة على حدة

وتختلف المعالجة القضائية بين اعتبار كل جريمة مستقلة في تقادمها أو اعتبارها كتلة واحدة في حالات الارتباط الوثيق وإن فهم تأثير التعدد على التقادم يحمي حقوق الدفاع من ملاحقة جرائم سقطت بالتقادم تحت ذريعة ارتباطها بجرائم أخرى لم تسقط وإن الدقة في حساب التقادم لكل جريمة ضمن حالة التعدد هي ضمانة أساسية لسيادة القانون وعدم إفلات الجاني من العقاب في الجرائم غير المتقادة

الفصل الرابع عشر

العفو الشامل وتأثيره على جرائم التعدد

يُعد العفو الشامل من الأسباب التي تنهي الدعوى الجنائية أو العقوبة ويثير تطبيقه على حالات تعدد الجرائم إشكاليات قانونية حول ما إذا كان العفو يشمل جميع الجرائم المرتكبة قبل تاريخه أم يستثني جرائم معينة خطرة وتختلف نصوص قوانين العفو في كل دولة حيث قد تستثني الجرائم المتعمدة أو الجرائم التي

تجاوزت عقوبة معينة وتظهر أهمية التفسير الضيق لنصوص العفو في حالات التعدد لضمان عدم شمول الجرائم الخطيرة المستثناة نصاً وإن تطبيق العفو على بعض جرائم التعدد دون البعض الأخر يتطلب فصل الدعاوى أو فصل العقوبات مما يعقد الإجراءات التنفيذية وإن فهم نطاق العفو في التعدد يضمن تطبيق الإرادة التشريعية للعفو دون المساس بحقوق المجتمع في معاقبة الجرائم الخطيرة المستثناة من نطاق العفو الشامل

الفصل الخامس عشر

الصلح الجنائي في قضايا تعدد الجرائم

تتجه التشريعات الحديثة نحو آليات الصلح الجنائي كبديل للمحاكمة في جرائم معينة ويثور التساؤل حول إمكانية الصلح في حالات تعدد الجرائم هل يشمل الصلح جميع الجرائم أم يمكن الصلح في بعضها فقط وتختلف المعالجة حسب طبيعة الجرائم فالجرائم التي

يقبل فيها الصلح غالباً ما تكون جنح بسيطة بينما الجرائم الجناوية لا تقبل الصلح عادة وتظهر أهمية توحيد موقف النيابة من الصلح في حالات التعدد لمنع التلاعب حيث لا يجوز الصلح في جريمة بسيطة لتجنب ملاحقة جريمة أكبر مرتبطة بها وإن تطوير آليات الصلح في التعدد يتطلب ضوابط صارمة تضمن عدم استخدام الصلح كوسيلة للإفلات من عقاب الجرائم الخطيرة المرتكبة ضمن مجموعة الجرائم المتعددة التي يرتكبها المتهم

الفصل السادس عشر

تطبيق قواعد التعدد في القانون المصري

ينظم القانون المصري تعدد الجرائم في مواد محددة من قانون العقوبات حيث يتبنى نظام العقوبة الأشد مع التشديد في حالة التعدد المادي قبل الحكم النهائي وتتميز التجربة المصرية بوجود اجتهاد قضائي غني في تفسير حالات الارتباط بين الجرائم وتحديد ما يعد تعدداً

مادياً أو معنوياً وتظهر التطبيقات العملية في أحكام محكمة النقض المصرية التي وضعت ضوابط دقيقة لتمييز الجريمة المستمرة عن تعدد الجرائم وإن النظام المصري يوازن بين الردع والإنصاف حيث لا يجمع العقوبات جمعاً كاملاً بل يشدد ضمن حدود معقولة وإن فهم التطبيق المصري يساعد في مقارنة فعالية النظام مع الأنظمة الأخرى واستخلاص الدروس لتطوير التشريع الجنائي بما يخدم العدالة الناجزة في مواجهة المجرمين متعددي الجرائم

الفصل السابع عشر

تطبيق قواعد التعدد في القانون الجزائري

ينظم القانون الجزائري تعدد الجرائم في قانون العقوبات الجزائري مستفيداً من الخبرة القانونية الفرنسية والمصرية حيث يقرر قواعد للجمع والتشديد في العقوبات حسب طبيعة الجرائم المرتكبة وتتميز التجربة الجزائرية بالاهتمام بخطورة الجرائم الماسة

بأمن الدولة في حالات التعدد حيث قد تطبق عقوبات أشد وتظهر التطبيقات القضائية في محاكم الجزائر تركيزاً على وحدة الإرادة الإجرامية في تحديد التعدد المعنوي وإن النظام الجزائري يتطور لمواكبة الجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية حيث يثور تساؤل حول كيفية تطبيق قواعد التعدد على الأفعال الرقمية المتعددة وإن فهم التطبيق الجزائري يثري المقارنة القانونية ويساهم في توحيد الرؤى العربية حول معالجة ظاهرة تعدد الجرائم في التشريعات الجزائية المعاصرة

الفصل الثامن عشر

تطبيق قواعد التعدد في القانون الفرنسي

يُعد القانون الفرنسي مرجعاً أساسياً في قواعد تعدد الجرائم حيث طور نظاماً متكاملاً للجمع بين العقوبات ضمن سقف زمني محدد للسجن مما يضمن إنسانية العقوبة وتتميز التجربة الفرنسية بوجود نصوص دقيقة

تميز بين التعدد المثالي والتعدد المادي وتحدد آثار كل منهما بوضوح وتظهر التطبيقات في محاكم فرنسا مرونة في تقدير العقوبة الموحدة بناءً على شخصية الجاني وليس فقط الأفعال المجردة وإن النظام الفرنسي يؤثر بشكل كبير على التشريعات العربية التي استمدت منه مبادئها الأساسية في التعدد وإن دراسة التطبيق الفرنسي تقدم نموذجاً متقدماً في الموازنة بين حماية المجتمع وحقوق المتهم في عدم التعرض لعقوبات مفرطة تتجاوز الحد المعقول في الدولة القانونية الحديثة

الفصل التاسع عشر

السلطة التقديرية للقاضي في تحديد العقوبة

تمنح قواعد تعدد الجرائم القاضي سلطة تقديرية واسعة في تحديد العقوبة النهائية ضمن الحدود القانونية سواء في نظام التشديد أو نظام الضم فإن هذه السلطة تتطلب حكمة وعدالة لتقييم خطورة

المجرم الشاملة وليس فقط مجموع الجرائم الفردية وتختلف ممارسة هذه السلطة بين القضاة حسب خبرتهم وتوجهاتهم الفلسفية حول العقاب وتظهر أهمية التعليل الجيد للأحكام في حالات التعدد حيث يجب على القاضي توضيح كيفية وصوله للعقوبة الموحدة ومراعاته لظروف التخفيف أو التشديد وإن الرقابة على هذه السلطة التقديرية تتم عبر درجات التقاضي لضمان عدم التعسف أو الإفراط في العقوبة وإن تطوير معايير موحدة للتقدير القضائي في حالات التعدد يعزز من ثقة المجتمع في عدالة الأحكام ووحدة التطبيق القضائي في القضايا المماثلة عبر المحاكم المختلفة

الفصل العشرون

نحو إصلاح تشريعي موحد لقواعد التعدد

نصل في هذا الفصل الختامي إلى الدعوة لإصلاح تشريعي موحد لقواعد تعدد الجرائم في الدول العربية

يجمع بين أفضل الممارسات العالمية والخصوصية المحلية فإن هذا الإصلاح يجب أن يحدد بوضوح أنواع التعدد وآثارها العقابية ويوحد معايير التشديد والضم لتجنب التباين في الأحكام وتظهر أهمية الإصلاح في مواجهة الجرائم العابرة للحدود حيث يتطلب التعاون القضائي قواعد متقاربة في معالجة تعدد الجرائم وإن تحقيق هذه الرؤية يتطلب حواراً تشريعياً مستمراً بين الدول العربية وتبادلاً للخبرات القضائية وإن التشريع الموحد هو ضمانة لتحقيق عدالة جنائية متوازنة تحمي المجتمع من المجرمين متعددي الجرائم وتحفظ في نفس الوقت حقوق الإنسان في عقوبة عادلة ومتناسبة مع الفعل الإجرامي المرتكب في الفضاء القانوني العربي المشترك

الختام

وبعد أن أتممنا كتابة الفصول العشرين التي تضمنها هذا الكتاب الموسوعي الشامل والذي غطى كافة الجوانب المتعلقة بتعدد الجرائم وأثره في العقوبات

الجنائية من منظور أكاديمي وقانوني عميق ومتخصص فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إضافة علمية حقيقية تخدم الباحثين والطلاب والمهتمين بالعلوم القانونية والجنائية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع فإن الجهد المبذول في هذا الكتاب هو جهد متواضع أمام عظمة الموضوع وشموليته وتعقيداته ولكنه جهد صادق ومخلص يهدف إلى وجه الله سبحانه وتعالى ونشر النفع بين الناس فإن العلم نور والجهل ظلام وما نحاوله هنا هو إضاءة بعض الزوايا المظلمة في فهمنا لقواعد تعدد الجرائم المعقدة التي نعيشها ونأمل أن يكون هذا الكتاب نقطة انطلاق لأبحاث أخرى أكثر عمقا واتساعا في المستقبل القريب بإذن الله تعالى تسهم في تطوير المنظومة العقابية لتحقيق عدالة جنائية أكثر كفاءة وإنسانية في مواجهة الظاهرة الإجرامية المتعددة

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى 2026

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف يمنع النسخ أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف